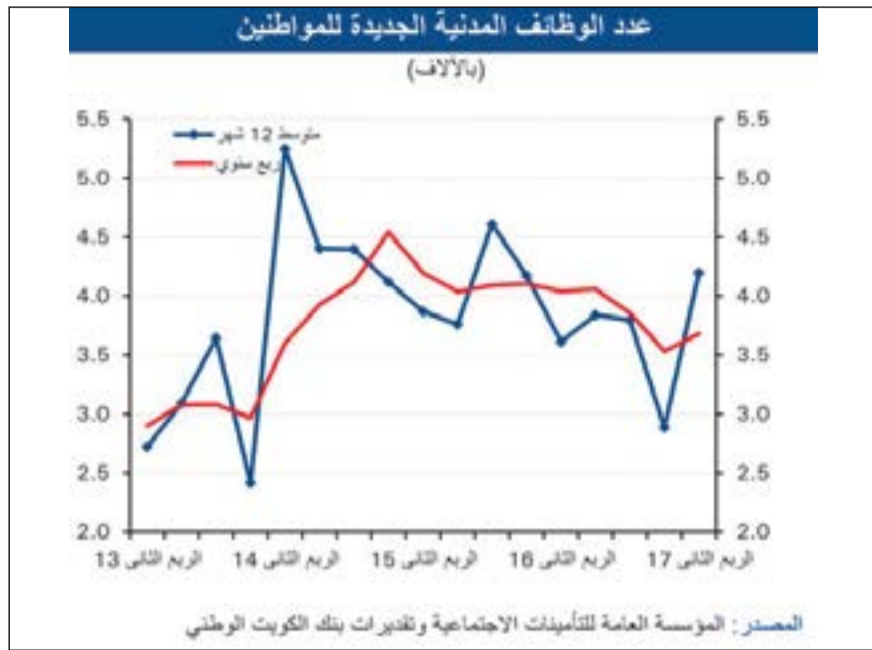
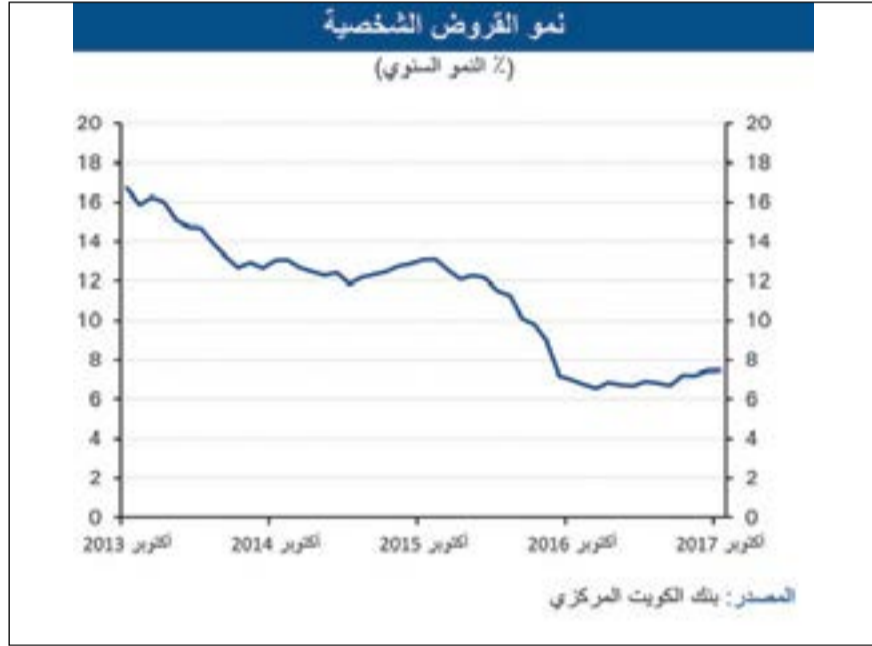


نسبة الدين إلى الناتج المحلي أدنى من 30% الدين العام الكويتي بين الأقل في دول المنطقة

4200 موظف جديد خلال الربع الثاني من 2017.. و2% معدل النمو السنوي «الوطني»: توظيف الكويتيين الأبطأ منذ 7 سنوات



قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن قطاع المستهلك شهد تحسناً مع ظهور علامات واضحة للتعافي في الربع الثالث 2017 بعد التباطؤ الملحوظ الذي شهده في 2016 وفي النصف الأول 2017. وقد كان الانتعاش على نطاق واسع وتركزت نقاط القوة في الإنفاق باستخدام بطاقات الائتمان، وثقة المستهلك، والائتمان، الأسري، إلا أن أغلب مؤشرات المستهلك لا تزال عند مستويات أقل بكثير من النمو الذي حققته في الأعوام السابقة. في المقابل، لا يزال نمو التوظيف قوياً بما يقدم دعماً للقطاع. وأوضح التقرير أن وتيرة توظيف الكويتيين بدأت في الارتفاع في الربع الثاني 2017 بعد أن شهدت استقراراً في الربع الأول، حيث بلغ معدل الموظفين الكويتيين المدنيين الجدد 4200 موظف في الربع الثاني من 2017، بدعم من النمو القوي للتعيينات الحكومية. إلا أن نمو التوظيف قد استقر عند مستوى 2% على أساس سنوي مقرباً من أبطأ وتيرة نمو له منذ أكثر من 7 سنوات. وتشير التوقعات إلى أن قطاع المستهلك قد أنهى العام 2017 بأداء قوي، حيث إن قرار رفع أسعار الكهرياء والماء بمستويات معتدلة والتعافي البطيء الذي يشهده نشاط سوق العقار، بالإضافة إلى التزام الحكومة بتشريد الإنفاق من شأنه أن يشكل دعماً معقولاً لقطاع المستهلك.



ويبدو أن التحسن في ثقة المستهلك قد ساهم في دعم استقرار نمو القروض الشخصية في 2017. وبلغ نمو التسهيلات الشخصية باستثناء الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية 7,3% على أساس سنوي في المتوسط وذلك خلال الفترة الواقعة بين يوليو وأكتوبر 2017 مقارنة بمتوسط النصف الأول من العام 2017 البالغ 6,8%. وارتفعت الزيادة الشهرية لهذه القروض إلى 92 مليون دينار حتى الآن خلال نفس الفترة بارتفاع كبير بالمقارنة بمتوسط النصف الأول من العام 2017 حينما بلغ 58 مليون دينار.

عند مستوى 5% على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2017. كما أشار مؤشر آراء لثقة المستهلك إلى إمكانية حدوث انتعاش مع تسجيل مؤشر السلع المعمرة الثانوي أعلى متوسط له في ثلاثة أشهر في السنة، حيث بلغ 119 نقطة في نوفمبر، مرتفعاً بنسبة 16% على أساس سنوي. وقد تحسنت ثقة المستهلك بشكل ملحوظ. وسجل مؤشر آراء مستوى أعلى من 100 نقطة للشهر السادس على التوالي، واستقر عند مستوى 113 نقطة في نوفمبر وبلغ متوسط المؤشر 107 نقاط منذ يونيو 2017، مقابل 94 نقطة خلال نفس الفترة من العام 2016.

12,5% نمو الإنفاق باستخدام البطاقات الائتمانية وبطاقات السحب الآلي

7,3% نمو التسهيلات الشخصية باستثناء الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية

140% ومصر بنحو 100%، ويذكر أن إجمالي الدين العام الكويتي يتخطى حاجز 8 مليارات دينار منها قرابة 5 مليارات دينار إصدارات محلية ونحو 2,5 مليار دينار إصدارات في الأسواق الدولية، فيما أقرت اللجنة المالية البرلمانية مسودة قانون لرفع سقف الدين العام إلى 25 مليار دينار تعادل 83 مليار دولار وزيادة آجال الاستدانة إلى 30 عاماً. وأشارت ميد إلى أن سعر التعادل لميزانية الكويت هو الأقل بين دول المنطقة الذي يقدر عند مستويات 50 دولاراً للبرميل، الأمر الذي يجعل زيادة أسعار النفط في الآونة الأخيرة تصب في صالح نمو إيجابي في ميزانيتها بعد تحقيق عجز مالي خلال العامين الماضيين هو الأول منذ 15 عاماً.

وتقدر الكويت سعر النفط في موازنة العام الجديد الذي سيبداً في إبريل 2018 عند 50 دولاراً للبرميل مع توقعات بنحو 20 مليار دينار، فيما تتوقع بلوغ العجز للسنة المالية 2016-2017 نحو 7,9 مليارات دينار بعد استقطاع احتياطي الأجيال القادمة. وعلى صعيد حجم الاحتياطيات المالية وصل ترتيب الكويت بين دول المنطقة إلى المرتبة

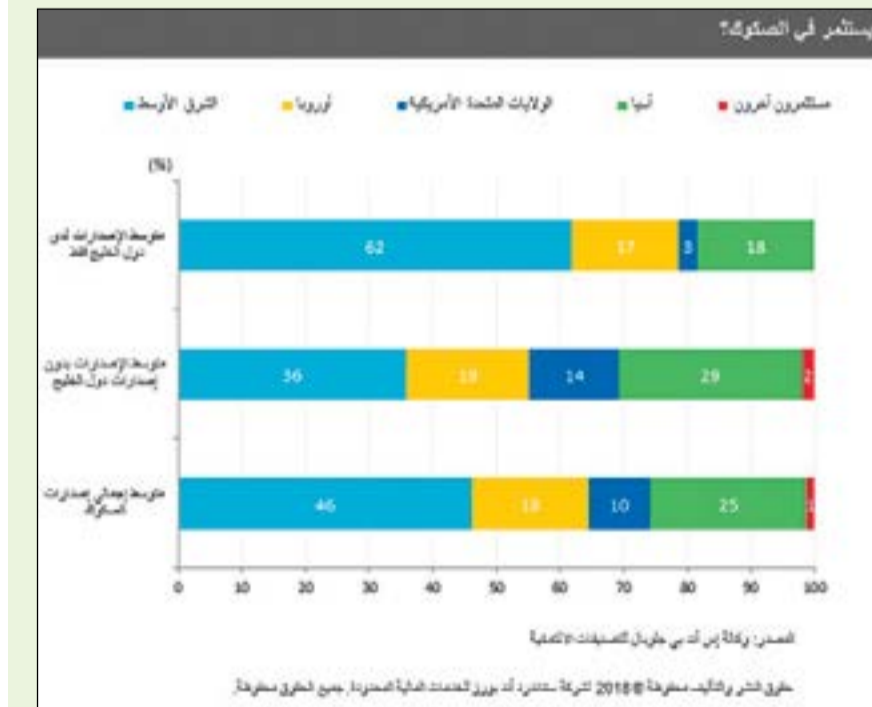
الكويت الثالثة بين دول المنطقة في نصيب الفرد من الناتج المحلي

الناتج المحلي يتخطى حاجز 100 مليار دولار

الاحتياطيات المالية للكويت تقارب 30 مليار دولار بنهاية 2017

أحمد عوض كشفت إحصائيات صادرة عن مجلة ميد المتخصصة عن أن الكويت حلت ثالثاً بين أكبر دول المنطقة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي يقدر بنحو 30 ألف دولار للفرد خلف الإمارات وقطر حيث يبلغ نصيب الفرد الإماراتي من الناتج المحلي نحو 38 ألف دولار فيما يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي للقطريين نحو 60 ألف دولار. وأوضحت إحصائيات ميد لعام 2017 تخطى الناتج المحلي الاسمي للكويت حاجز 100 مليار دولار لتحتل بها في المرتبة الثامنة بالمنطقة خلف قطر التي قارب الناتج المحلي لها مستويات 180 مليار دولار، فيما تصدرت السعودية أكبر في المنطقة من حيث الناتج المحلي الذي يبلغ قرابة 700 مليار دولار. وجاءت الكويت في مرتبة متأخرة بالمنطقة من حيث نسبة الدين إلى الناتج المحلي الذي وصلت فيه إلى المرتبة 13 بالمنطقة حيث لا يتخطى نسبة الدين إلى الناتج المحلي للكويت حاجز 30% في حين تتصدر لبنان القائمة بنسبة 150% وخلفها ليبيا التي يبلغ فيها نسبة الدين إلى الناتج المحلي حاجز

«الخليج» يحرك سوق الصكوك العالمية.. وتوقعات متشائمة لـ 2018



حول توزيع أصولهم، نلاحظ أن هدف هؤلاء المستثمرين هو ليس تحقيق أقصى قدر من الأرباح، بل تحقيق أهداف اجتماعية محددة، وهذا هو سبب وجود علاقة ما بين الوفاء وتمويل أهداف التنمية المستدامة على سبيل المثال. بالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء الإقبال الكبير على معظم الصكوك التي تم إصدارها، نعتقد أن السبب وراء تراجع السوق هو نقص العرض وليس ضعف الطلب، كما أن ضرورة حياة المؤسسات المالية الإسلامية السائلة عالية الجودة، كجزء من الامتثال لاتفاقية بازل 3، يوسع الفجوة ما بين العرض والطلب.

45% نمو حجم إصدار الصكوك إلى 98 مليار دولار في 2017

البنوك المركزية الخليجية تبقى على ارتباطها بالدول وترفع الفائدة 0,75% ب 2018

لعملية الإصدار. ومن منظور التصنيفات الائتمانية، بإمكاننا تصنيف الصكوك التي تصدرها المؤسسات المالية مع ميزة استيعاب الخسائر، لأنه من غير المرجح حصول هذه الصكوك على تصنيف ائتماني مشابه للتصنيف الائتماني للجهة الراعية، لأنه من المرجح جداً أن تكون ذات مخاطر أكبر. توسيع قاعدة المستثمرين لتشمل المستثمرين الأفراد أو مال الوقت: يعتقد المروجون لهذه الفكرة أن استثمار الأفراد أو مال الوقت يمكن أن يرفع من حجم إصدار الصكوك وبالتالي سيؤدي ذلك إلى انخفاض التسعيرة من خلال تعزيز الطلب. وبالرغم من أننا لا نقدم المشورة لمستثمري الوقت

في تحديد شكل أداء السوق في العام 2018 وصاعداً، هما: تطبيق أكثر صرامة لمبدأ تقاسم الربح والخسارة: يبحث العديد من علماء الشريعة السوق على تطبيق أكثر صرامة لمبدأ تقاسم الربح والخسارة في الوثائق القانونية للصكوك. وفي الأحكام الشرعية، لكننا مع الرأي القائل بأن مثل هذا التطور يمكن أن يجرم السوق من فئة مهمة من المستثمرين (المستثمرين ذوي الدخل الثابت) وفي النهاية سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وبالنسبة للشركات والحكومات السيادية، من المرجح أن يؤدي هذا التوجه إلى تراجع جانبية الصكوك نتيجة للتعقيدات القانونية والتكاليف المرتفعة

تاريخه. كما واصل السوق جذب بعض الدول غير الأساسية في قطاع التمويل الإسلامي، حيث قامت هونغ كونغ بإصدار الصكوك للمرة الثالثة وكذلك قامت بنجيريا بإصدار الصكوك للمرة الأولى. وتتوقع استمرار هذا التوجه مع عزم كل من المغرب وتونس اللجوء إلى سوق الصكوك في العام 2018، وإعلان المملكة المتحدة عن نيتها لإصدار الصكوك مرة أخرى في العام 2019 عند استحقاق الصكوك التي أصدرتها في العام 2014. وبينما نعتقد أن الاحتياجات التمويلية لبعض الدول الأساسية في التمويل الإسلامي ستبقى مرتفعة، وتوقع التقرير بأن

تتخضع إجمالي الإصدارات على الأرجح إلى ما بين 70 و80 مليار دولار في العام 2018. في حين أن السيولة قد حافظت على وفرتها في العام 2017، نتوقع حدوث بعض التراجع في السيولة هذا العام. على سبيل المثال، حين أننا لا نقيم مدى الامتثال الفيدرالي الاحتياطي الأمريكي برفع سعر الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس. وستقوم البنوك المركزية في دول الخليج على الأرجح باتخاذ نفس الخطوة نظراً لارتباط عملاتها بالدولار.

تحسّن السيولة يخفض من توجه دول الخليج للاستدانة بالصكوك خلال العام الحالي

السعودية أصدرت أكبر الصكوك عالمياً بـ 9 مليارات دولار

قال تقرير صادر عن وكالة «إس آند بي غلوبال» للتصنيفات الائتمانية، إن العام الماضي شهد أداء قوياً لإصدارات الصكوك، لكن غير المؤكد أن تكون بنفس القوة هذا العام أيضاً. وكان إصدار الصكوك قد ارتفع في العام الماضي بنسبة 45,3%، إذ وصل إلى 97,9 مليار دولار بعد أن بلغ 67,4 مليار دولار في عام 2016، وذلك بدعم رئيسي من الإصدارات الكبيرة لبعض دول مجلس التعاون الخليجي. وتوقعت الوكالة أن ظروف السيولة الجيدة في دول مجلس التعاون الخليجي والعالم عموماً هي التي ساهمت في دفع أداء الصكوك العام الماضي، بالإضافة إلى الأنشطة التي قامت بها بعض الدول بهدف تطوير قطاعات التمويل الإسلامي لديها. والأهم من ذلك هو أن بعض المصدريين، وعلى وجه الخصوص السعودية، كانوا قادرين على تفضيل إصدار الصكوك على السندات لأنه كان لديهم الوقت الكاف ولم يكونوا مضطرين إلى جمع الأموال بسرعة. في المقابل من الصعب تأكيد توقعات سوق الصكوك للعام 2018. وأوضح التقرير أن ارتفاع الإصدارات في سوق الصكوك في العام 2017 جاء نتيجة لقيام بعض دول الخليج بإصدارات كبيرة بالعملة المحلية والأجنبية. وكان إصدار السعودية لصكوك بقيمة 9 مليارات دولار التمويل الأكبر على الإطلاق على مستوى العالم حتى